خصائص المؤسسات:

ومن أهم خصائص المؤسساتية كما تضمنتها الأدبيات (Friedland & Alford, 1991)،(DiMaggio & Powell, 1991)، (Tolbert & Zucker, 1996)، (Scott 1991) ما يلي:[1]

– لا تعتبر نظرية متكاملة قائمة على طروحات وافتراضات محددة قابلة للتحقق.

– أيضا أنها صيرورة تتجسد من خلال النظم أو البرامج الاجتماعية أو القواعد أو الكتب المخطوطة أو الطقوس أو الأذونات أو الاعتبارات أو الروتين، وغيرها، ذات العلاقة، وأنها صيرورة نسبية تتحقق بدرجات متفاوتة ويمكن التدرج فيها وزيادة وتيرتها أو تخفيضها، أو إعادة تشكلها.

– أنها صيرورة مزدوجة تعكس حرية التصرف والضوابط المُقيدة لهذه الحرية في آن واحد.

– ومن خصائصها أن الإلمام بها يتطلب التفريق بين ما هو مُؤسسي وما هو غير مُؤسسي من الظواهر ذات العلاقة، وأنها تتداخل مع العديد من المفاهيم المرتبطة بها مثل المنظمة الرسمية والسياق الكلي والثقافة. ترتبط ارتباطا وثيقا بالمنظمات الأقدر على تجسيد الواقع المجتمعي والتي تعمل كمجال لقياس التأثير المجتمعي على سلوك الأفراد.

6/ وظائف المؤسسات:

إن تحقيق التنمية الاقتصادية بات مرهونا بأداء التحرر الاقتصادي وفعالية السياسة الاقتصادية المتبوعة، وكل ذلك مرفوق بوجود مؤسسات ذات أداء متميز يسهر على هذه التنمية ويساهم في توفير مناخ ملائم لمختلف الأنشطة الاقتصادية.

[1] DiMaggio, Paul and Powell, Walter, op.cit.

إن الأدبيات الاقتصادية تؤكد أن للمؤسسات أهمية قصوى في تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين فالأبحاث، فهي تشير إلى العلاقات المتينة بين المؤسسات الجيدة والنمو الاقتصادي، لهذا الغرض تقسم المؤسسات حسب وظيفتها إلى ثلاثة أقسام:2

6-1/ المؤسسات التي تخلق آليات السوق:

وتشكل هذه المؤسسات شرطا ضروريا لوجود السوق وتنظيميه، حيث تتولى هذه الأخيرة مسؤولية حماية حقوق الملكية، وكذا ضمان تنفيذ العقود المبرمة، فغياب هذه المؤسسات سوف يؤدي إلى ضعف أداء الأسواق إلى درجة كبيرة قد تفقده الخصائص المتعارف عليها، تكون حماية الملكية الفكرية بتولي المؤسسات المنشأة لآليات السوق ما يلي:

مقاومة التزييف الخاص بالسلع والخدمات، وذلك عن طريق إشراك جمعيات المستهلكين ومالكي العلامات التجارية والمنظمات العمومية المكلفة بمراقبة الملكية الصناعية تحت لواء هذه المؤسسات بالإضافة إلى القيام بحملات نوعية في استماع متواصل لكافة جمعيات المستهلكين والتجار والسعي إلى إنشاء منتديات خاصة لمناقشة هذه المسألة عن طريق مختلف المتعاملين. المعنيين، وذلك تفاديا لتشويه مناخ الاستثمار، وسيرورة العمل الاقتصادي والانضمام إلى مختلف المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بحماية الملكية الفكرية مع ضمان تنفيذ واحترام الالتزامات الناجمة عن هذه الاتفاقيات.

إزالة كل القيود المفروضة على حقوق الملكية الخاصة بالأراضي الصناعية، وتسهيل نقل ملكيتها. ووضع هيئات خاصة بمتابعة تنفيذ العقود المبرمة والمتفق عليها من طرف المتعاملين في السوق.

[2]Dani Rodrik & Arvind Subramanian, La primauté des institutions, Finances & Développement, Juin 2003, p 32.

6-2/ المؤسسات التي تحقق استقرار السوق:

وهي تلك المؤسسات التي تتولى تحسين محيط السوق وكافة المؤشرات عليه، حيث تقوم مثلا بإجراء سياسات نقدية صارمة تستهدف التضخم وذلك بتخفيضه كما تقوم أيضا بتقليل الاضطرابات الاقتصادية الكلية التي تؤخر على برامج وقرارات المستثمرين وعلى بناء إستراتيجيتهم على المدى القصير والمتوسط، حيث تتولى المؤسسات المحققة لاستقرار السوق، التخصيص الفعال لميزانياتها، وترشيد استعمال الأموال العمومية كالبنوك المركزية ودورها الفعال في تنظيم أسعار الصرف، احترام قواعد الميزانية العامة، وتكييف نظم الضرائب المعتمدة.

6-3/ المؤسسات المنظمة للسوق:

في تلك المؤسسات التي تتعامل مع التأثيرات الخارجية ووفرات الحجم، ومشكل نقص المعلومات، وعدم إتاحتها لدى كافة المتعاملين، فإخفاقات السوق تحدث في الغالب عندما تؤدي تكاليف الصفقات إلى عدم المقدرة على تدخيل واستغلال الوفرات الخارجية الإيجابية وتفادي هذه الإخفاقات فإن المؤسسات التنظيمية اليقظة هي التي يكون في مقدورها تجسيد مبدأ اقتصاديات السوق، وتنظيمها لتجارة مختلف السلع، الخدمات، العمل، الأصول والأنظمة المالية، فالخاصية الأساسية للأداء الجيد للمؤسسات المنظمة للسوق تكمن في توفير مستوى كافي من اليقين والثقة في الإدارة، وكمثال على هذه المؤسسات تلك الهيئات، الاتصالات السلكية واللاسلكية، النقل والخدمات المالية.